

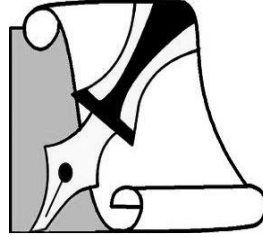


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشمري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حراك مصري - قطري لاستئناف صفقة الأسرى.. وتفاؤل أمريكي الاحتلال يُطبق على رفح.. واستكمال الخطط العسكرية لإخلاء جنوب قطاع غزة

في إطار التصعيد المستمر في قطاع غزة منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية عليه في أكتوبر 2023، تكشف التحركات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة عن تغييرات استراتيجية كبيرة في المنطقة. وأحد أبرز التطورات هو إعلان الجيش الإسرائيلي السيطرة على "محور موراغ" في الجنوب؛ وهو ما يعكس تعزيز محاولات "إسرائيل" لتوسيع نفوذها في القطاع بشكل يتجاوز العمليات العسكرية التقليدية. وعلى الرغم من التغطية الإعلامية الدولية المكثفة حول الوضع الإنساني في غزة، تسعى "إسرائيل" إلى فرض واقع جديد من خلال إنشاء مناطق عازلة وضم مناطق استراتيجية، مثل مدينة رفح، التي تمثل جزءاً أساسياً من تلك الجهود العسكرية.

بموازاة ذلك، وفي خطوة مهمة ضمن جهود الوساطة المصرية لتهدئة الأوضاع في غزة، وصل وفد قيادي من حركة حماس إلى العاصمة المصرية القاهرة، برئاسة خليل الحية، عضو المجلس القيادي للحركة ورئيس مكتبها السياسي في غزة، لبحث إمكانية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في القطاع، وإبرام صفقة جديدة للإفراج عن الأسرى. وتأتي هذه التحركات في وقت حسّاس، حيث يسعى الوفد الفلسطيني إلى تحقيق وقف دائم للقتال وفتح الأفق أمام صفقة تبادل أسرى مع "إسرائيل"؛ وهو ما يتطلب دعماً دولياً وإقليمياً لمساندة جهود الوساطة.

هذا التقرير يستعرض أحدث التطورات العسكرية والسياسية في غزة، مع التركيز على السيطرة على محور موراغ ومدينة رفح، بالإضافة إلى الأبعاد الإنسانية والسياسية المترتبة على هذه التحركات. كما يتناول التقرير السياق العسكري الذي يُميز هذه المرحلة من الصراع، والتوقعات المستقبلية التي قد تنشأ عن الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية في جنوب غزة.

حراك مصري لوقف إطلاق النار.. ووفد "حماس" في القاهرة

وصل وفد قيادي رفيع المستوى من حركة حماس، برئاسة خليل الحية، إلى العاصمة المصرية القاهرة، لبحث ملف وقف إطلاق النار في القطاع وإبرام صفقة جديدة لإطلاق سراح الأسرى. وقالت "حماس" إنها تتعامل "بإيجابية مع أي مقترحات تضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار".

ومن المقرر أن يلتقي الوفد برئيس جهاز المخابرات المصرية العامة، اللواء حسن رشاد، من أجل بحث ما توصلت إليه اتصالات ولقاءات أجرتها القاهرة مع مسؤولين أميركيين وإسرائيليين خلال الأيام القليلة الماضية، بشأن إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين ووقف إطلاق النار وإدخال المساعدات وفتح المعابر.

وفي بيان، قالت حركة حماس إن وفدها المفاوض برئاسة الحية توجه إلى القاهرة تلبية لدعوة مصرية، "حيث سيتم الاجتماع والمتابعة مع الإخوة الوسطاء من قطر ومصر، في إطار مواصلة الجهود والمسااعي الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق ووقف العدوان الصهيوني على شعبنا". وجاء في البيان أن الحركة تتعامل "بإيجابية مع أي مقترحات تضمن وقفاً دائماً لإطلاق النار، وانسحاباً كاملاً لقوات الاحتلال من قطاع غزة، وإنهاء مُعاناة شعبنا الفلسطيني، والتوصل إلى صفقة تبادل جادة".

وقد استبقت الحركة وصول الوفد إلى القاهرة ببيت مقطع فيديو للجندي الإسرائيلي الذي يحمل الجنسية الأميركية، عيدان إلكسندر، الذي يحظى ملفه بأهمية كبيرة لدى الإدارة الأميركية؛ ودارت بشأنه مُحادثات مباشرة بين آدم بولر، المبعوث الأميركي بشأن الرهائن، وقيادة حركة حماس في الدوحة.

ويأتي هذا في وقتٍ أبلغ فيه مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، أخيراً، عائلات المُحتجزين الإسرائيليين في غزة، أن هناك صفقة جيّدة للغاية قيد المناقشة، والأمر يتعلق بعدة أيام فقط". وبحسب موقع "واينت" العبري الذي أورد الخبر، فإن الفهم السائد هو أن ترامب منَح رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، أسابيع قليلة فقط لمواصلة القتال، ثم سيطلب وقف الحرب والاتجاه نحو صفقة شاملة.

نتنياهو ونتائج زيارته إلى واشنطن

أفادت القناة 13 العبرية بأنه بعد ساعات قليلة من عودة بنيامين نتنياهو من زيارته الخاطفة إلى واشنطن، اجتمع، في 8 نيسان، وزراء المجلس الوزاري المصغّر (الكابينت) لمناقشة التطورات، وذلك من دون رؤساء المؤسسة الأمنية. وركّز النقاش على نتائج هذه الزيارة العاجلة إلى العاصمة الأميركية. وأبلغ نتنياهو ووزير

الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، الذي يُدير المفاوضات، أعضاء الكابينت، بأنه "طُرأت تغييرات وتقدّم في موقف حماس بشأن صفقة جديدة".

وقال نتنياهو وديرمر إن هناك مقترحات يجري بحثها حالياً بين الولايات المتحدة ومصر، وهي تقترب ممّا يمكن أن تُوافق عليه "إسرائيل". وتتعلّق هذه المقترحات بعدد المُحتجزين الإسرائيليين الأحياء الذين سيُطلق سراحهم، وكذلك بعدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيُفرج عنهم من السجون الإسرائيلية، في جزء من الصفقة. وفي هذا السياق، أوضح مصدر سياسي تحدّث إلى القناة 13، من دون أن تُسمّيه، أن المفاوضات الحالية، التي تتطوّر نحو اقتراح ملموس، "تشمل إطلاق سراح أكثر من خمسة مُحتجزين أحياء".

"حماس": إطلاق الأسرى مقابل وقف الحرب

إلى ذلك، قالت حركة حماس، في بيان، إن "المُعادلة واضحة: إطلاق الأسرى مقابل وقف الحرب"، مُضيفة: "العالم يقبلها، و(رئيس حكومة الاحتلال بنيامين) نتنياهو يرفضها"، مُشدّدة على أن كل يوم تأخير يعني مزيداً من القتل للمدنيين العزل من شعبنا، ومصيراً مجهولاً لأسرى الاحتلال.

وأضافت: "تصاعد الدعوات داخل الكيان المحتل لوقف الحرب وتحرير الأسرى يؤكّد مسؤولية نتنياهو عن إدامة الحرب وعن مُعاناة أسراه وشعبنا"، لافتة إلى أن "دماء أطفال غزة وأسرى الاحتلال ضحايا طموحات نتنياهو للبقاء في الحكم، وللهرب من المُحاكمة".

هذا وقد بلغت حصيلة الشهداء والإصابات منذ استئناف جيش الاحتلال الإسرائيلي حرب الإبادة على غزة، في 18 مارس/آذار الماضي، ألفاً و542 شهيداً و3 آلاف و940 إصابة، وفق آخر إحصائية لوزارة الصحة الفلسطينية في غزة.

وفي السياق، عقّدت اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المعنية بمتابعة تطوّرات الوضع في غزة، اجتماعاً على هامش منتدى أنطاليا الدبلوماسي في تركيا، في سياق مُتابعة تنفيذ مُخرجات القمّة العربية الأخيرة التي عُقدت في القاهرة في 4 مارس/آذار الماضي، بحسب المتحدّث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، تمّام خلاف. وطالب وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، "إسرائيل" بالعودة إلى التزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار في غزة؛ وقال إن "الجهود المصرية القطرية مستمرة يومياً لإبرام صفقة تبادل أسرى في غزة" بين حركة حماس و"إسرائيل".

الأوضاع الإنسانية في غزة وتداعيات الحرب

وفقًا لآخر إحصائيات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد بلغ عدد الشهداء في غزة منذ استئناف العمليات العسكرية في 18 مارس/آذار الماضي، 1542 شهيدًا، بالإضافة إلى 3940 إصابة. هذه الأرقام تعكس حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها القطاع في ظل الحرب المستمرة. وفي الوقت ذاته، تتواصل الجهود المصرية والقطرية لإبرام صفقة تبادل أسرى، والتي قد تُسهم في تخفيف حدة الوضع في غزة، ووقف المعاناة الإنسانية المتزايدة.

الاحتلال والسيطرة على محور موراغ

مؤخرًا، أعلن الجيش الإسرائيلي استكمال السيطرة على "محور موراغ" في جنوب قطاع غزة، وهو ما يعكس تحولًا كبيرًا في العمليات العسكرية في هذه المنطقة. يُعتبر هذا المحور أحد النقاط الاستراتيجية التي كانت تحت سيطرة الفصائل الفلسطينية، ويمثل أحد الممرات الحيوية لعملياتها العسكرية. إن السيطرة الإسرائيلية على هذا المحور لم تكن مجرد خطوة تكتيكية في سياق الحرب الدائرة منذ أكثر من عام ونصف العام، بل هي أيضًا جزء من استراتيجية عسكرية طويلة الأمد تهدف إلى تغيير الوضع في قطاع غزة وتوسيع نطاق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

وفي السياق، ذكر الإعلام الإسرائيلي أن الجيش تمكن من تطويق مدينة رفح من جميع الاتجاهات، مما يُسلط الضوء على الحصار الشامل الذي يتم فرضه على هذه المدينة الجنوبية المهمة. وقد تصاعدت هذه التطورات في إطار العمليات العسكرية التي بدأت منذ أكتوبر 2023، وهي المرحلة الأكثر تصعيدًا في صراع طويل الأمد بين "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس.

أهداف السيطرة الإسرائيلية على محور موراغ

وفقًا للتقارير الواردة من الصحافة الإسرائيلية، تمثل السيطرة الإسرائيلية على "محور موراغ" جزءًا من الخطة العسكرية الهادفة إلى تأمين السيطرة على أكبر قدر ممكن من أراضي قطاع غزة. هذا المحور، الذي يمتد من الحدود مع مصر شمالًا حتى أطراف مدينة خان يونس، يُعد نقطة استراتيجية حيوية، حيث كان يُستخدم في السابق من قِبل الفصائل الفلسطينية لتنسيق العمليات الهجومية ضد المواقع الإسرائيلية.

وتبعًا لذلك، سلّطت صحيفة "إل باييس" الإسبانية الضوء على الخطط الإسرائيلية لإخلاء كامل جنوب قطاع غزة من سكانه، في خطوة قد تشمل تدمير مدينة رفح بالكامل، ضمن مساعي للسيطرة على المنطقة بأكملها.

وذكرت الصحيفة الإسبانية أنه بعد اجتياح الجيش الإسرائيلي للمحور، بدأ يفرض نوعاً من العزلة على جنوب قطاع غزة، حيث كانت عمليات المقاومة تشهد تأثيراً كبيراً في هذه المنطقة. وعلاوة على ذلك، شددت الصحيفة على أن هدف "إسرائيل" الأساسي من السيطرة على هذا المحور هو تقليص مساحة الحركة للفصائل الفلسطينية في هذه المنطقة الجنوبية من القطاع، مما سيُسهم في منعهم من توجيه ضربات أو هجمات عسكرية ضد المستوطنات الإسرائيلية أو القوات العسكرية داخل الأراضي الإسرائيلية.

أبعاد عملية تطويق مدينة رفح

تكشف التقارير أن "إسرائيل" نجحت في تطويق مدينة رفح بشكل كامل، وهو ما يشير إلى تصعيد كبير في العمليات العسكرية التي تُمهد لاستراتيجية إسرائيلية أوسع. رفح، التي تقع بالقرب من الحدود المصرية، تُعدّ من المناطق المهمّة، سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي، حيث ترتبط بكثير من الأنشطة عبر الأنفاق التي تستخدمها الفصائل الفلسطينية في نقل الأسلحة والإمدادات.

ووفقاً للمصادر الإسرائيلية، فقد أكدت مصادر عسكرية إسرائيلية أن هدف العمليات في رفح هو عزل المدينة عن باقي أجزاء قطاع غزة، ومنع الفصائل الفلسطينية من استخدام هذه المدينة كنقطة انطلاق للعمليات العسكرية. كما أضافت الصحيفة الإسبانية أن هذه العمليات تأتي في وقتٍ حسّاس، حيث كان يتم تكثيف الضغوط الدولية على "إسرائيل" لوقف العمليات العسكرية، وهو ما لم تأخذه تل أبيب في اعتبارها، بل استمرت في محاولاتها للسيطرة على المزيد من الأراضي بهدف "تعزيز أمنها".

وكانت الصحيفة المذكورة قد لفتت إلى أن الحصار المفروض على رفح يزيد من تعقيد الوضع الإنساني في المدينة، حيث أدى قطع الإمدادات الغذائية والدوائية عن المدينة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ما جعل العديد من سكّان المدينة غير قادرين على الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية. في ذات الوقت، باتت الأوضاع في رفح محط اهتمام عالمي بسبب تأثير الحصار على حياة المدنيين في المدينة.

السيطرة على مناطق استراتيجية: محاولة تقليص مساحة غزة

تؤكد التقارير الإسرائيلية أن "إسرائيل" تسعى إلى تقسيم قطاع غزة إلى مناطق معزولة، مما يُتيح لها القدرة على فرض حصار تدريجي على حركة الفصائل الفلسطينية في كلّ منطقة من هذه المناطق. والسيطرة على محور موارغ تمثل جزءاً من خطة إسرائيلية أوسع تهدف إلى مُحاصرة غزة بالكامل، بحيث يكون هناك تقسيم كامل للقطاع إلى عدّة مناطق، يسهل على الجيش الإسرائيلي السيطرة عليها.

فإسرائيل تخطط لاستخدام هذه المناطق المعزولة كمنصات عسكرية للتوسع نحو بقية المناطق الفلسطينية الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه الخطط العسكرية قد تواجه مقاومة عنيفة من قبل الفصائل الفلسطينية، إلا أن "إسرائيل" تأمل أن يؤدي هذا الإجراء إلى تدمير قدرة المقاومة على استخدام تلك المناطق كملاذات آمنة لشن الهجمات.

من الناحية العسكرية، يُشير العديد من الخبراء إلى أن هذه الاستراتيجية ستكون صعبة التنفيذ على الأرض، حيث إن المقاومة الفلسطينية قد تجد طرقًا جديدة للتعامل مع الوضع المتغير بشكل مستمر. ولكن، بالنظر إلى التفوق العسكري الإسرائيلي، فإن عملية تقسيم غزة قد تكون خطوة نحو تحقيق المزيد من السيطرة العسكرية على الأرض.

التحركات الإسرائيلية في سياق معركة طويلة الأمد

التطورات الأخيرة في الحرب تشير إلى تحوّل جذري في طريقة تعامل "إسرائيل" مع الصراع في غزة. ففي البداية، كانت العمليات العسكرية تهدف إلى تدمير البنية التحتية لحركة حماس ومرافقها العسكرية. إلا أن العمليات الحالية، التي تشمل السيطرة على المحاور الاستراتيجية وتطوير المدن الكبرى مثل رفح، تكشف عن استراتيجية أكثر تعقيدًا تهدف إلى تقليص مساحة السيطرة الفلسطينية بشكل مستمر.

ووفقًا للمصادر الإسرائيلية، فإن "إسرائيل" تواصل تنفيذ خططها رغم الضغوط الدولية، حيث إن العواصم الغربية، مثل واشنطن، قد عبّرت عن قلقها الشديد تجاه تزايد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين. ومع ذلك، فإن تل أبيب تستمر في تعزيز وجودها العسكري على الأرض؛ بل وتستعد لتوسيع نطاق عملياتها لتشمل مزيدًا من المدن والبلدات الفلسطينية في المستقبل القريب.

التداعيات الإنسانية والسياسية الحرب على غزة

فيما يتعلق بالتداعيات الإنسانية، أصبح الوضع في قطاع غزة أكثر تعقيدًا. فالحصار المفروض على مدينة رفح أدى إلى زيادة مُعاناة السكّان المدنيين في المدينة، حيث تمّ تدمير الكثير من البنية التحتية التي كانت تعتمد عليها المدينة لتوفير الاحتياجات الأساسية. كما أفادت التقارير بأن العديد من المدنيين باتوا يواجهون صعوبة في العثور على مأوى أو الحصول على الغذاء والماء وسط التدمير المستمر للمنازل والمرافق.

جريمة حرمان الفلسطينيين من المياه

في جريمة جديدة تُضاف إلى سلسلة الجرائم المنظّمة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، يواصل تعمّده حرمان الأهالي من الحد الأدنى من المياه اللازمة للبقاء على قيد الحياة، عبر استهداف البنية التحتية المائية بشكل مُمنهج، ووقف خطوط الإمداد، وتدمير محطات وآبار المياه، وقطع الكهرباء والوقود اللازم لتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي.

وتعليقاً على ذلك، شدّد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، على أنه "يتم التعطيل عمداً لخطي مياه 'ميكروت' شرق مدينة غزة وفي المحافظة الوسطى، واللذين يوفّران أكثر من 35 ألف متر مكعب من المياه يومياً لأكثر من 700 ألف من الأهالي".

كما أوقف الاحتلال، بحسب البيان، خط الكهرباء "الذي يُغذّي محطة تحلية المياه في منطقة دير البلح، ما أدّى لتوقفها الكامل عن إنتاج المياه المُحلّة. وبذلك، هو يُعرّض حياة نحو 800 ألف مواطن في محافظتي الوسطى وخانيونس لخطر العطش الشديد".

وفي سياق هذه السياسة المُمنهجة، قامت قوّات الاحتلال، كما يؤكّد البيان، بـ"تدمير أكثر من 90% من بنية قطاع المياه والصرف الصحي، ومنع وصول الطواقم الفنية لإصلاح الأعطال، واستهداف العاملين أثناء أداء مهامهم الإنسانية؛ وكذلك منّع الاحتلال دخول الوقود اللازم لتشغيل الآبار ومحطات التحلية، وسط استمرار انقطاع الكهرباء، وقصف خزانات المياه ومحطات التحلية وآبار المياه بشكل متعمّد، وتحويل المياه إلى سلاح حرب وجريمة قتل جماعي بطيء".

نحو مليونين من حالات المرض المرتبطة بالمياه

تبعاً لما تقدّم، سجّلت الطواقم والجهات الحكومية المختصة في القطاع، حتى اللحظة، (على ذمة المكتب الإعلامي الحكومي)، "أكثر من 1,7 مليون حالة مَرَضِيَّة مُرتبطة بالمياه، بينها حالات إسهال، والمرض المعوي الالتهابي الحاد الذي يُطلق عليه "الزُّحار"، والتهاب الكبد الوبائي أ؛ فضلاً عن وفاة أكثر من 50 مواطناً، غالبيتهم أطفال، بسبب الجفاف وسوء التغذية، في ظل تقاعس دولي مُخزٍ عن وقف هذه الجرائم المروعة".

ووجّه المكتب الإعلامي في ختام بيانه "نداء استغاثة"، قال فيه: "إننا نُكرّر تحذيرنا من كارثة إنسانية وبيئية كبرى باتت تتهدّد قطاع غزة المُحاصر منذ 18 عاماً، والذي يتعرّض للإبادة منذ أكثر من 550 يوماً بشكل متواصل، ونؤكّد أن تعمّد الاحتلال حرمان السكّان من المياه يشكّل جريمة حرب، وفقاً لميثاق روما الأساسي

للمحكمة الجنائية الدولية، وجريمة إبادة جماعية، كما خلصت إليها تقارير لجنة التحقيق الدولية الأُممية، وانتهاكاً صارخاً للتدابير الاحترازية الصادرة عن محكمة العدل الدولية التي دعت إلى ضمان وصول المياه والغذاء لسكان غزة دون عوائق.

وتابع: "إننا نوجّه نداءً عاجلاً إلى المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة بضرورة التحرك الفوري والفاعل لوقف جريمة التعطيش، وفرض دخول الوقود والمعدات وفرق الإصلاح للمرافق المائية. كما وندعو المدّعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرات اعتقال جديدة بحق قادة الاحتلال الذين يواصلون استخدام المياه كسلاح إبادة جماعية في قطاع غزة، وعلى رأسهم وزير الحرب الإسرائيلي الحالي والسابق. كما وندعو المنظمات الحقوقية والإنسانية إلى تأكيد إعلان غزة منطقة منكوبة بيئياً، والضغط لفتح المعابر فوراً، وتأمين إمدادات المياه والصرف الصحي."

التوقعات المستقبلية والتأثيرات على مسار الحرب

تُشير التوقعات العسكرية إلى أن عملية تطويق مدينة رفح والسيطرة على محور موراغ ستكون جزءاً من استراتيجية إسرائيلية طويلة الأمد، تهدف إلى تغيير واقع الصراع في غزة بشكل دائم. وعلى الرغم من الضغوط الدولية، فإن "إسرائيل" تسعى إلى الاستفادة من التفوق العسكري لتوسيع مناطق سيطرتها، وهو ما قد يؤدي إلى المزيد من التصعيد العسكري.

في المقابل، يُتوقع أن يستمر النزاع في التصاعد، خاصة في ظلّ رفض الفصائل الفلسطينية التخلي عن مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي. وهذا ربما يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني في غزة وزيادة أعداد الضحايا الفلسطينيين، ما قد يدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لوقف القتال.

الخلاصة

على الرغم من الانتقادات الدولية والتداعيات الإنسانية الخطيرة، تستمر "إسرائيل" في تنفيذ خططها العسكرية بشكل مُتسارع. السيطرة على محور موراغ وتطويق مدينة رفح تمثل مرحلة جديدة في مسار الحرب الدائرة، وهي تؤكد على نية "إسرائيل" في فرض واقع جديد على الأرض، ما سيزيد من تعقيد الوضع في قطاع غزة، ويؤدي إلى المزيد من التداعيات الإنسانية.

أما من الناحية السياسية، فإن السيطرة الإسرائيلية على "محور موراغ" والضغط على مدينة رفح يزيدان من تعقيد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي؛ وفي وقتٍ تتزايد فيه الدعوات الدولية للضغط على "إسرائيل" لوقف

العمليات العسكرية، لا يبدو أن "إسرائيل" تعترف التراجع عن خططها العسكرية. بل على العكس، تشير التقارير إلى أنها قد تمضي قُدماً في خططها الرامية إلى تقسيم غزة إلى مناطق معزولة، مع تحقيق المزيد من التقدم العسكري على الأرض.